



unesco

تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني
من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة

استراتيجية اليونسكو 2022-2029

اليونسكو - منظمة رائدة للتربية والتعليم على الصعيد العالمي

تعتبر اليونسكو التربية والتعليم الأولوية الكبرى للمنظمة، إذ يندرج التعليم في عداد حقوق الإنسان الأساسية ويرسي القواعد اللازمة لبناء السلام وتحقيق التنمية المستدامة. وتتولى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، قيادة المساعي العالمية والإقليمية الرامية إلى تحقيق التقدم المنشود في هذا المجال، تعزيز قدرة نظم التعليم الوطنية على التكيف والصمود وتلبية احتياجات جميع المتعلمين، وقيادة الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية المعاصرة من خلال التعلّم الذي يتيح إحداث التغيير المنشود، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين وعلى أفريقيا في كل أعمال المنظمة.

جدول الأعمال العالمي للتعليم حتى عام 2030

لقد عُهد إلى اليونسكو، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتربية والتعليم، بقيادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. ويندرج جدول أعمال التعليم حتى عام 2030 في إطار المساعي العالمية الرامية إلى القضاء على الفقر عن طريق تحقيق 17 هدفاً للتنمية المستدامة بحلول عام 2030. ولا يمكن تحقيق أي هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بدون التعليم. وتشتمل هذه الأهداف على هدف خاص بالتعليم، وهو الهدف 4 الذي يرمي إلى "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع". ويقدم إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام 2030 الإرشادات اللازمة لتحقيق هذا الهدف النبيل والالتزام بالتعهدات الطموحة التي ينطوي عليها.



صدر في عام 2023 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
7, place de Fontenay, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو 2023

ISBN 978-92-3-600132-6



الانتفاع الحر بهذا المنشور متاح بموجب ترخيص نسبة المصنّف إلى صاحبه - غير تجاري - الترخيص بالمثال 3.0 منظمة دولية حكومية (CC-BY-SA 3.0 IGO) (<http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo>). ويوافق المنتفعون بمحتوى هذا المنشور على الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو (www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en).

العنوان الأصلي: *Transforming Technical and Vocational Education and Training for successful and just transitions - UNESCO strategy 2022-2029*
صدر في عام 2022 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

ولا تعبر التسميات المستخدمة في هذا المنشور وطريقة عرض المواد فيه عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو بشأن رسم حدودها أو تخومها.

ولا تعبر الأفكار والآراء الواردة في هذا المنشور إلا عن رأي كاتبها، ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بأي شيء.

الغلاف: Cameron Prins/Shutterstock.com

التصميم: Katharine Mugridge

Infographics by Jet Education Services

(Inside icons credits (infographics

<http://stock.adobe.com/>

<http://elements.envato.com/>

The infographics and the cover page photo do not fall under the CC BY SA 3.0 IGO license and may not be used or reproduced without the prior permission of the copyright holders.

الطباعة: اليونسكو

طُبِعَ في فرنسا

إطلاق عنان مكامن الشباب والبالغين والبالغات

يصل التّعليم والتّدريب التّقني والمهني الحقول التّعليميّة بميادين العمل ليطلق عنان مكامن الشباب والبالغين والبالغات لأجل مستقبل أكثر إشراقاً في ظل وجود 267 مليون شاباً وشابّة بلا عمل، أو تعليم، أو تدريب.

تعرض هذه الاستراتيجية رؤية منظمة الأمم المتّحدة للتربية والعلم والثّقافة (اليونسكو) لتحويل التّعليم والتّدريب التّقني والمهني لانتقال ناجح وعادل ما بين عامي 2022 و2029 عبر تعزيز تطوير المهارات المُفضية إلى التّمكن، والتّوظيف المُنتج، والعمل الكريم بالإضافة لتيسير انتقال الاقتصادات والمجتمعات إلى واقع أشمل وأكثر رقميّة ومراعاةً للبيئة.

تحقيقاً لهذه الغايات، ستدعم اليونسكو الدّول الأعضاء للاستجابة للتحديات الرّاهنة والمستقبلية في مضمار التّعليم والتّدريب التّقني والمهني باقتراح ثلاث أولويّات رئيسية:

267

مليون شاباً وشابّة
بلا عمل، أو تعليم،
أو تدريب

- 1 - تطوير مهارات كافّة الأفراد للتعلّم، والعمل، والعيش؛
- 2 - تطوير مهارات تفضي إلى اقتصادات شاملة ومستدامة؛
- 3 - تطوير مهارات تفضي إلى مجتمعات شاملة يعمّها السّلام.

كذلك ستعمل اليونسكو عبر شراكات ثنائيّة ومتعدّدة الأطراف ومع المؤسّسات، والحكومات، والقطاع الخاص، والكوادر التّربويّة والتّعليميّة في كافّة أرجاء العالم لوضع التّعليم والتّدريب التّقني والمهني على رأس أجندة التّعليم.

تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني
من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة
استراتيجية اليونسكو 2022-2029

تمهيد

بنطاق زمني يمتد من 2022 إلى 2029، تتخذ استراتيجية التعليم والتدريب التقني والمهني الجديدة هذه من التعافي، والانتقال، والتحول وجهةً ودليلاً لمسارها.

أدت جائحة الحمى التاجية (كوفيد-19) إلى عرقلة التعليم وأسواق العمل؛ ما أسفر عن زيادة البطالة في صفوف الشباب وتناثر ما يكتسبونه من مهارات وما تتطلبه أسواق العمل من جهة أخرى، أسهمت الجائحة بتسارع الثورة الرقمية وسلطت الضوء على ضرورة تحويل الأنظمة التعليمية وتهيئتها لمستقبل مبهم سمته التغير السريع.

حصّلت قمة تحويل التعليم—التي عقدها الأمين العام للأمم المتحدة في أيلول 2022—التزامات من الحكومات لبناء أنظمة تعلم لمدى الحياة تتسم بالشمول والمرونة والصلة بالواقع والمتطلبات المهاراتية المتنامية ووصولاً لاقتصادات خضراء ورقمية.

يتطلب هذا التحول نهج تعلم لمدى الحياة بمسارات مرنة لاكتساب المهارات، وإعادة صقلها، والنهوض بها. كما يستدعي تحديد وتوقع المهارات المطلوبة للانتقال إلى اقتصادات رقمية وخضراء بالاعتماد على تعزيز الحوار الاجتماعي ومشاركة أصحاب العمل والمجتمع المدني، بما في ذلك الشباب.

تعد هذه الاستراتيجية مُنسجمةً انسجاماً تاماً مع الهدف الإنمائي الرابع بما تنطوي عليه من أبعاد، تُعيد هذه الاستراتيجية موضوعة التعليم والتدريب التقني والمهني كمسار متاح للأفراد للتعليم، والعمل، والعيش وبعث، ومحفز للتحوّل إلى اقتصادات رقمية وخضراء ومستدامة، كما وناقل إلى واقع ينعم بالتماسك والعدالة الاجتماعية. تأخذ الاستراتيجية بعين الاعتبار أثر التغير المناخي، وثقل الاقتصاد غير الرسمي، والانتقال الديمغرافي، وانتشار استخدام الذكاء الاصطناعي.

في ذات السياق، تقدّم الاستراتيجية أجندة تحويلية لدعم البلدان في رفد شبابها بالمهارات المطلوبة وتوفير فرص تعلّم لمدى الحياة، وتسعى للنهوض بصلة أنظمة التعلّم والتدريب التقني والمهني من منظور يُحاكي مختلف مراحل الحياة بالتعاون مع شبكة مركز اليونسكو-يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني والمجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتعليم والتدريب التقني والمهني.

تتضمّن الاستراتيجية أيضاً كوكبة من الجهات الرائدة مثل الأكاديمية العالمية للمهارات، المنضوية تحت لواء الائتلاف العالمي للتعلّم، الذي يسعى لحشد العديد من الشركات والمنظمات الدولية—نحو منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية— لرفد عشر ملايين شاباً وشابة بالمهارات الرقمية. علاوة على ذلك، تضم الاستراتيجية إجراءات لتدريب المعلمين/المعلمات والمدربين/المدرّبات التقنيين والمهنيين وإرساء راصد عالمي للمهارات لرصد واقع العرض والطلب على المهارات وتجديد المؤهلات والاعتراف بها وطنياً ودولياً.

أخيراً وليس آخراً، ينبغي لنا الآن تكثيف جهودنا الجمعيّة، أكثر من أي وقت مضى، لرفد الشباب والبالغات/ين بمهارات جديدة لوظائف جديدة، ومساعدتهم على تحرير إمكاناتهم ومكانهم لاجتياز التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية التي يمرّ بها العالم كجزء من عملية صياغة عقد اجتماعي جديد للتعليم يتيح لنا معاً تصوّر مستقبل أكثر استدامة.



ستيفانيا جيانيني

المديرة العامّة المساعدة لشؤون التعليم في اليونسكو

تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة

المشهد العالمي: وفقاً لمعطيات عام 2019¹، فإن 31 بالمئة من الشابات و14 بالمئة من الشبان بلا عمل، أو تعليم، أو تدريب، كما انخفض عدد الشباب العاملين بنحو 34 مليون عام 2020. كذلك فإن 12 بالمئة من الشباب العاملين يعيشون فقراً مدقماً².

التحوّلات

الإنعاش الاقتصادي

سيشهد الاقتصاد انكماشاً بنسبة 3.3% في 2020.

في المقابل، يتوقع أن يحقّق الاقتصاد نمواً بنسبة 6% في 2021 و4.9% في 2022. سيرتكز الركود الاقتصادي لعام 2020 آثار طويلة المدى على التعلّم، والتدريب، والعمالة، والاقتصادات عامّة. كذلك، سيتفاوت مسار التعافي باختلاف البلدان وفئات العمّال—كما قد يبقى عرضةً لتهديد متحوّرات جديدة من الحمى التاجية (كوفيد-19).



التحوّلات السكانية

الخصوبة: 2.4 طفل لكل امرأة.
متوسط عمر سكان العالم:
30.9 سنة. متوسط العمر المتوقع
للأعوام 2020-2025: 73.2 سنة³.

يُشير ارتفاع نسبة الشبان في بعض البلدان وكبار السن في بلدان أخرى كما ارتفاع متوسط العمر المتوقع إلى الحاجة لتنمية مهارات لمختلف مراحل الحياة.

القطاعات غير الرسمية

إن 61% من العمالة تتدرج ضمن القطاعات غير الرسمية.



على حين تفتّت العمالة في القطاعات غير الرسمية، تواجه العمالة النظامية تحديات جمّة جزّاء تصاعد اقتصاد العمل الحر والمؤقت الحرّة (Gig Economy).

قضايا مجتمعية وسياسية

اتساع نطاق حركات الهجرة، والاستبداد، والتحديات الماثلة أمام التعددية.



التغيّرات التكنولوجية

أنفق 16.7 مليار دولار أمريكي

على آتمّة عمليات الأعمال في 2022⁴.

ستؤدّي الرقمنة والأتمّة وما شاكلها من عمليات للقضاء على فرص وخلق فرص أخرى على نطاق واسع يطرق يصعب التنبؤ بها، عداءً ما ستتطلبه حتماً من اكتساب مهارات، وإعادة صقلها، والنهوض بها.



التحوّل لاقتصاد

أخضر مستدام

يزيد تركيز ثاني أكسيد الكربون في



الغلاف الجوي 150% ممّا كان عليه قبل تصاعد الأنشطة الصناعيّة. إن 38.5% من الكهرباء تولّد بواسطة الفحم. في ضوء هذه المعطيات، بات السعي للوصول لصافي الانبعاثات الصّفري واجباً دولياً لا ينبغي الحياد عنه: لكي يؤثري التحوّل للاقتصاد الأخضر آثاره.

لقد أضحت مطالب الحد من الفقر وانعدام المساواة واسعة الانتشار. في المقابل، فإن غياب الاستقرار السياسي، والنزاع، والتغيّر المناخي، وغيرها من عوامل تؤدي إلى هجرات داخلية وخارجية كبرى.

1 ILO 2020, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_734455.pdf

2 ILO 2022, https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_853321.pdf

3 دارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية العالمية، تم الاسترجاع في 1 تموز/يوليو 2021: <https://population.un.org/wpp/>

4 المصدر: <https://www.statista.com/statistics/740436/worldwide-robotic-process-automation-artificial-intelligence-spending-by-segment>

5 المصدر: مصدر البيانات الخاصّة بالانبعاثات الكربونيّة: جامعة كاليفورنيا - سان دياغو، منحني كيلينغ. تم الاسترجاع في 27 آب/أغسطس 2021: <https://keelingcurve.ucsd.edu/>; مصدر البيانات الخاصّة باستخدام الفحم: وكالة الطاقة الدوليّة، "الفحم، تم الاسترجاع 1 تموز/يوليو 2021: <https://www.iea.org/fuels-and-technologies/coal>

المجالات ذات الأولوية في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني



تنمية المهارات اللازمة لإقامة مجتمعات شاملة وسلمية
تعليم الشباب والبالغين/ات بشأن حقوقهم وسيادة القانون، ورفدهم بوصول أخلاقية متينة، وتمكينهم لكي يغدوا حماة وأنصاراً للعدالة في عملهم ومجتمعاتهم.

- دعم تكامل التعليم القائم على حقوق الإنسان من أجل المواطنة العالمية والتشاركية.
- تعزيز مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني بوصفهما أماكن لتحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعي والمواطنة البيئية.



تطوير مهارات من أجل اقتصادات شاملة ومستدامة
دعم التّمو الوظيفي، ومشاركة القطاع الخاص، واستشراف المتطلبات المهاراتية وتطويرها بفعالية.

- تحديد المهارات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصادات الرقمية والخضراء والتّنبؤ بهذه المهارات.
- معالجة بطالة الشّباب وتلبية متطلبات التّحول الرقمي والأخضر.
- تعزيز المهارات العلمية، والتكنولوجية، والهندسية، والحسابية، والريادية، كما ومهارات القرن الحادي والعشرين.
- دعم كوادر ومؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني لتعزيز الجودة، والابتكار، والتّميّز.
- تعزيز الحكومة وضع الاستثمارات.



تنمية المهارات لدى جميع الأفراد فيما يتعلق بالتّعلم، والعمل، والعيش.
دعم تطوير سياسات واستراتيجيات بناء المهارات، وإعادة صقلها، والنهوض بها لا سيّما لمن هم في أمس الحاجة لذلك.

- إقامة مسارات تعلم مرنة تسهم بضمن التّعلم مدى الحياة.
- تطوير معايير ترمي للدمج والمساواة بين الجنسين.

الأنشطة الشّاملة

4

الاستعانة بالشبكات والشراكات.

3

إعداد الوثائق التقنية وتطوير الوثائق التقنية الرهنة.

2

جمع البيانات وإجراء البحوث والتحليلات.

1

الأنشطة الوطنية، والإقليمية، والعالمية المتعلقة بالتّعلم في مجال السياسات.

مراعاة مسار التعافي وبناء المرونة وإعادة تصوّر التعليم والتدريب المطلوبين دولياً ومحلياً، والدور الحاسم الذي سيضطلع به التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في هذه السيرة. ويشير عنوان هذه الاستراتيجية الجديدة، «تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة»، إلى منظور اليونسكو في ما يتعلق بالمساهمة المهمة التي يُتوقع أن يقدمها التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لمسيرة التعافي والتنمية المستدامة على مدى السنوات الثمانية المقبلة.

4- في حين أنّ هذه الاستراتيجية الجديدة 2022-2029 تستجيب للسياق العالمي الحالي، فإنّها توقّر أيضاً دفعاً قوياً لاستمرار الأهداف الحالية المتفق عليها دولياً، وتحديداً خطة التنمية المستدامة لعام 2030². وتشكّل الأهداف المحدّدة في خطة عام 2030 أساساً لاستراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لفترة 2022-2029. ومن بين هذه الأهداف الدعوات إلى اعتماد نهج متكامل للتنمية، وهي أهداف تعترف بالحاجة إلى: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛ ومكافحة عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها؛ والحفاظ على الكوكب؛ واستحداث نمو اقتصادي شامل ومستدام؛ وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للنساء والرجال كافة؛ وضمان المساواة الكاملة بين الجنسين والاندماج الاجتماعي.

5- إنّ التعليم والتدريب أساسيين لتحقيق خطة عام 2030. فقد تمّ اعتماد إعلان إنشيون - التعليم بحلول عام 2030: نحو التعليم الجيد المُنصف والشامل والتعلّم للجميع³ في عام 2015، وهو

1- تأثر مجتمع التعليم على المستوى العالمي، بما في ذلك قطاع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بجائحة كوفيد-19¹. فغالباً ما يفترق الشباب على وجه الخصوص إلى المهارات اللازمة للعثور على عمل لائق ومفيد، مع ارتفاع معدلات البطالة عالمياً بشكل متفاوت بينهم. وجاءت جائحة كوفيد-19 لتزيد الهوة تفاقمًا، لا سيما أنّ الجائحة عطلت تعلّم الكثير من الشباب والبالغين من ذوي المهارات المتديّبة، فضلاً عن أنها أثّرت على رفاههم العقلي والاجتماعي والمالي. كان الوقع كبيراً لجهة الفاقد التعليمي ورفاهية المتعلمين بسبب إغلاق مؤسسات التعليم والتدريب، ممّا أعاق إمكانات تحقيق طموحات الطلاب المستقبلية.

2- كانت العواقب الاقتصادية والتبعات على سوق العمل مأساوية هي الأخرى. في حين كانت الاقتصادات الأقوى أكثر مرونة نسبياً في مواجهة آثار الوباء، والانتقال بشكل أسرع إلى أنماط العمل الرقمية الجديدة، وتقديم الدعم للشركات المتضررة من الأزمة، ودعم تحسين مهارات العمّال وإعادة تأهيلهم، تأثرت الاقتصادات الأقل تقدماً بشدّة الركود، وزيادة الفقر، وارتفاع معدلات البطالة، بما في ذلك بين الشباب والنساء. وأدّت جائحة كوفيد-19 إلى تضخيم المشاكل الهيكلية في الاقتصادات وأسواق العمل، بحيث بات من الأصعب على الفئات الضعيفة العثور على فرص عمل لائقة.

3- تعتبر الأزمة أيضاً فرصة لتغيير المسار واتخاذ الإجراءات المناسبة. فقد تمّ تطوير هذه الاستراتيجية الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لفترة 2022-2029 جزئياً من خلال

1 إن نطاق "التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني" في هذه الاستراتيجية هو عينه الوارد في نطاق "توصية اليونسكو بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني" (2015): "يمكن لعملية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بوصفها جزءاً من عملية التعلم مدى الحياة، أن تتم في المرحلة الثانوية وما بعد الثانوية والجامعية، وأن تشمل التعلم في موقع العمل والتدريب المستمر والتطور المهني الذي قد يفضي إلى اكتساب المؤهلات. كما يشمل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني طائفة واسعة من الفرص لتنمية المهارات، مكيفة وفق السياقات الوطنية والمحلية. فتعلم كيفية التعلم، وتنمية مهارات القراءة والحساب، والمهارات المستعرضة، ومهارات المواطنة، كلها عناصر تقع في صميم التعليم والتدريب في المجال التقني".

<https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000245178>

<https://en.unesco.org/creativity/sites/creativity/files/247785en.pdf>

<https://iite.unesco.org/publications/education-2030-incheon-declaration-framework-action-towards-inclusive-equitable-quality-education-lifelong-learning/>

- 7- في العام 2021، جرى تقييم نهائي لاستراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لفترة 2016-2021 وتقرّر أن تستجيب الاستراتيجية للاحتياجات ذات الصلة لدى الدول الأعضاء والمتطلبات المتغيرة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وأسفرت أنشطة اليونسكو خلال الفترة هذه عن تغييرات في سياسات الدول الأعضاء وتنمية قدرات مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمعلمين وغيرهم من أصحاب المصلحة بهذا الشأن. وسلط التقييم الضوء على مساهمات جهود التنسيق داخل اليونسكو وبين اليونسكو والشركاء الخارجيين، ولا سيما شبكة المركز الدولي للتدريب والتعليم في المجال التقني والمهني (UNEVOC) والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (IAG-TVET). واستشرافاً للمستقبل، أوصى التقييم بأن تواصل اليونسكو الجهود في مجالات التعلم مدى الحياة، والمؤهلات، وشهادات الاعتماد، بما في ذلك شهادات الاعتماد للدورات القصيرة، وجودة القوى العاملة التعليمية، والاتجاهات على المدى الطويل، كالرقمنة والانتقال نحو التنمية المستدامة من خلال العمل المعياري، وتنمية القدرات، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وتحسين المعرفة، ونسج الشراكات والشبكات، وتوفير المساعدة التقنية.
- 6- في العام 2015، اعتمدت اليونسكو استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لفترة 2016-2021⁴ بهدف «دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز أهمية نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديها وتزويد جميع الشباب والكبار بالمهارات المطلوبة للتوظيف والعمل اللائق وريادة الأعمال والتعلم مدى الحياة، والمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ككل». وحددت الاستراتيجية ثلاثة مجالات ذات أولوية: تعزيز توظيف الشباب وريادة الأعمال، وتعزيز العدالة والمساواة بين الجنسين، وتسهيل الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء والمجتمعات المستدامة. والتزمت اليونسكو بدعم الدول الأعضاء في تصميم التدخّلات الشاملة وتنفيذها، بما في ذلك تحديد المهارات المطلوبة لتوجيه السياسات والاستراتيجيات والبرامج الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والاعتراف بالمؤهلات في مختلف البلدان، وجمع البيانات وتحليلها ولا سيما تلك المتعلقة بالتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات الصلة بالمهارات التقنية والمهنية.
- 8- مع الأخذ في الاعتبار تقييم الاستراتيجية التي انتهى العمل بها، فإن الاستراتيجية الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2022-2029) تتماشى أيضاً بشكل مباشر مع الدعوة التي أطلقتها اليونسكو في العام 2021 لإبرام عقد اجتماعي جديد لإصلاح المظالم وتحويل مستقبل التعليم، ودعماً له⁵. وقد وردت الحاجة إلى مثل هذا العقد في تقرير اليونسكو الأخير «وضع تصوّرات جديدة لمستقبلنا معاً». يزوّد التقرير مجتمع التعليم العالمي بالتناؤل ويوفّر أسباباً للأمل، ويؤكد على قدرة البشرية على الصمود، والأهم من ذلك على أننا نمتلك

<https://en.unesco.org/sites/default/files/tvet.pdf> 4

<https://en.unesco.org/futuresofeducation/> 5

الهدف ومحاور العمل الرئيسية

10 - تأخذ استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني 2022-2029 في الاعتبار الحاجة إلى تسريع التقدم نحو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتولي اهتماماً لمجالات اليونسكو العالمية ذات الأولوية لأفريقيا والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن أنها تعتمد التركيز المعزز على الشباب والدول الجزرية الصغيرة النامية على النحو المبين في مشروع الوثيقة 41 م/5. وتقرّ الاستراتيجية بشكل خاص بالحاجة إلى الاستجابة بنهج شامل واستباقي لسنة أبعاد رئيسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

أ. الانتعاش الاقتصادي: سيكون للركود الاقتصادي في العام 2020 آثار طويلة المدى على التعلم والتدريب والوظائف والاقتصادات. فبعد الانكماش بنسبة 3.3 في المائة في العام 2020، كان من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي في تموز/ يوليو 2021 بنسبة 6 في المئة للعام 2021 و4.9 في المئة للعام 2022. ومع ذلك، سيكون التعافي من جائحة كوفيد-19 متبايناً بين سائر البلدان وقطاعات الأنشطة وقد يحدث بشكل متفاوت بين مختلف فئات العمّال. وتشمل المجالات الرئيسية التي تأثرت سلباً بالجائحة المواضيع التالية: الوصول بأشكال متنوعة إلى التعليم للأطفال الذين يعانون من إعاقات، وزيادة مستويات استبعاد الفتيات في البلدان المنخفضة الدخل، وزيادة تهميش الوصول إلى تعليم اللغة الأم لصغار المتعلمين. كما أنّ آفاق الانتعاش الاقتصادي لعامي 2021 و2022 غير مؤكدة إلى حدّ كبير، وقد أدّت أزمة جائحة كوفيد-19 إلى تسريع بعض التحوّلات في عالم العمل، ممّا رفع منسوب عدم اليقين في ما يتعلق بالمهارات والكفاءات التي ستكون مطلوبة بعد الوباء.

ب. التغيير التكنولوجي: تؤدي الرقمنة والأتمتة وظهور الجيل الخامس من تكنولوجيا الاتصالات المتقلة (5G) والتقدم السريع في الذكاء الاصطناعي إلى ثورة صناعية رابعة، مستوحاة من

الآن إمكانية الوصول إلى المعرفة والأدوات التي لم تكن متاحة للأجيال السابقة. كما يقترح توفير الفرص التعليمية على مدى الحياة وفي أماكن ثقافية واجتماعية مختلفة. فضلاً عن ذلك، يشدّد التقرير على دور التعليم في قولبة مستقبل العالم ما بعد العام 2050 من خلال الاعتراف بالارتباط بكوكب مشترك، وضرورة التعاون من خلال شراكات مثل التحالف العالمي للتعليم⁶. يستند العقد الاجتماعي الجديد المقترح إلى مبدئين: ضمان الحق في التعليم الجيد طوال الحياة وتعزيز التعليم كمسعى عام ومصالحة عامة. الأهم من ذلك بالنسبة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، يقرّ التقرير بالإفراط في التركيز على إصلاحات جانب العرض التي أثرت على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتي لن تؤدّي وحدها إلى توفير فرص العمل أو نمو التوظيف. من الناحية الإيجابية، اعترف التقرير أيضاً بالتطورات الجارية في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لسدّ الفجوة بين النظرية والتطبيق من خلال أشكال جديدة من التلمذة الصناعية والدورات ذات المغزى والتدريب الفعّال.

9 - إنّ الاستراتيجية الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2022-2029) مستوحاة أيضاً من تقرير «اللجنة العالمية لمستقبل العمل» الصادر عن منظمة العمل الدولية، بما في ذلك التركيز على أشكال العمل الجديدة، والتداعيات المؤسسية لتغيّر طبيعة العمل، والتعلم مدى الحياة، وزيادة الشمولية والمساواة بين الجنسين، وقياس العمل ورفاه الإنسان، وخطة محورها الإنسان، ودور الحماية الاجتماعية الشاملة في مستقبل عمل مستقر وعادل.

بين الأجيال. لذا، يجب أن تنعكس المطالبة بأنظمة أكثر ديمقراطية وشموليةً وتسامحاً في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وفي حوكمة الشركات. كما تلعب نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني دوراً في تسهيل دمج النازحين واللاجئين والمهاجرين.

و. التحوّل الاقتصادي الأخضر والمستدام: من الضروري بذل المزيد من الجهود للتخفيف من تغيّر المناخ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، واستعادة النظم البيئية وخفض نسب التلوث. فوقاً لهيئة الحكومة الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، إنّ الحد من زيادة درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية كما هو متوقع بموجب اتفاقية باريس سيتطلب انخفاض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو 45 في المائة عن مستويات عام 2010 بحلول عام 2030 والوصول إلى صافي الصفر بحلول عام 2050. وسيطلب ذلك تحوّلًا سريعاً وجذرياً للاقتصاد العالمي. سيكون للانتقال إلى اقتصادات عديمة الانبعاثات تأثير على التقنيات والإنتاج والسلع والخدمات، وسيؤدي إلى زيادة الطلب على العمّال المتميّزين بمجموعات مهارات الاستدامة.

11 - تحدّد هذه الاستراتيجية مجالات السياسة الرئیسة ومحاور العمل الرئیسة للفترة الممتدة من 2022 إلى 2029 لا سيما تلك التي تساهم في الأهداف الاستراتيجية لليونسكو، وفي تنفيذ أدوات بلورة معايير المنظمة، واستراتيجية محو أمية الشباب والكبار (2020-2025)⁷.

12 - تمّت صياغة الاستراتيجية وتنفيذها ضمن معايير برنامج اليونسكو لفترة 2022-2025 (41 م/5) وموازنته التي تمّ وضعها في سياق حالة طوارئ صحیة عالمية لها عواقب متعدّدة طويلة الأجل، مع التركيز بشدّة على مجالات اختصاص المنظمة بهدف تقديم استجابات مبتكرة ومناسبة للتحديات المعاصرة. ضمن معايير الموازنة هذه، ستواصل اليونسكو تعزيز تنمية المهارات من أجل التمكين والتوظيف مع الاهتمام بالإدماج والمساواة بين الجنسين، وكذلك لتسهيل الانتقال

مفهوم الصناعة 4.0. سيؤدّي هذا الأمر إلى زوال فرص عمل على نطاق واسع وبروز أخرى على نطاق واسع أيضاً، بطرق يصعب التنبؤ بها بشكل خاص. وسيكون استخدام التكنولوجيا لدعم حقوق الإنسان ضرورياً، مع التركيز الواضح على الشمولية، وتجنّب ترميز التحيزات، واستخدام التكنولوجيا لصالح الخير العام المشترك.

ج. العمالة غير الرسمية: لا تزال العمالة غير الرسمية منتشرة دولياً ولا يمكن اعتبارها سمة سيتمّ استبدالها مع تطور التنمية الاقتصادية. فتمثّل العمالة غير الرسمية 61% من إجمالي العمالة في جميع أنحاء العالم، و 68% في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والدول العربية، وتصل إلى 86% في أفريقيا جنوب الصحراء. يمثل التغير التكنولوجي أيضاً تحدياً للعمالة الرسمية وما يرتبط بها من منافع للعمّال، كما هو الحال في «اقتصاد العربة». وتظهر نهج مبتكرة يمكن أن تساعد في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمّال غير الرسميين وحمايتهم من أن يكونوا عمّالاً فقراء.

د. التحوّل الديموغرافي: على المستوى العالمي، فإنّ التحوّل الديموغرافي من الارتفاع في معدلات المواليد والوفيات إلى انخفاضها أمر آت لا محال. ومع ذلك، تمرّ القارات والبلدان بمراحل مختلفة من هذا التحوّل. وتتطلب السياقات التي تتميز بنسبة عالية من الشباب توسعاً مستمراً وسريعاً لنظم التعليم والتدريب وتوفير فرص العمل على نطاق واسع. في المقابل، فإنّ البلدان التي تتقلص فيها مجموعات المواطنين في سنّ العمل، وبتزايد عدد سكانها المسنين، ويرتفع فيها متوسط العمر المتوقع تتطلب تنمية مهارات كبار العاملين.

هـ. القضايا المجتمعية والسياسية: يؤدي عدم الاستقرار السياسي والصراع وتغيّر المناخ، من بين عوامل أخرى، إلى موجات هجرة واسعة النطاق داخل البلدان وفي ما بينها. ويعدّ التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جزءاً من العقد الاجتماعي الذي يجب أن يضمن الحقّ في التعليم والعمل اللائق، فضلاً عن تعزيز التضامن

- أ - محور العمل الرئيس 1: تنمية مهارات كافة الأفراد لأغراض التعلّم والعمل والعيش. استجابةً للمتطلبات المتغيّرة في المجتمع وسوق العمل، سيحتاج الأفراد إلى أن يكونوا متعلمين مدى الحياة وأن يحافظوا على تحديث مهاراتهم. يجب أن يوفر التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني فرصاً للتعلّم مدى الحياة لكل من النساء والرجال، مع أساليب تربوية فريدة وقابلة للتكيف، وطرائق تعلّم مرنة، ومسارات عبر سائر أنواع التعليم والتدريب وسائر قطاعات النشاط، والاعتراف والتصديق والاعتماد للتعلّم غير النظامي وغير الرسمي والتوجيه والإرشاد الوظيفي.**
- ب - محور العمل الرئيس 2: تنمية المهارات من أجل اقتصادات شاملة ومستدامة. ينبغي أن تُوفّر نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المهارات اللازمة للنمو الشامل والمستدام، في سياق التحولات المزدوجة للإقتصادين الرقمي والأخضر. ويتطلّب هذا الأمر إشراك الشركاء الاجتماعيين والشركات والعَمَل، فضلاً عن العمل على جمع البيانات المتعلقة بالمهارات المطلوبة واستخدامها في الوقت المناسب، بناءً على مجموعة مصادر للبيانات بما في ذلك البيانات الإدارية والاستطلاعات والبيانات الضخمة.**
- ج - محور العمل الرئيس 3: تنمية المهارات من أجل مجتمعات شاملة ومسّامة. ستتعرّض المجتمعات لتحديات متزايدة بسبب التحولات المتعددة التي تؤثر على عالم العمل، والتي لها آثار كبيرة على توزيع الدخل والثروة، والتضامن بين الفئات الاجتماعية وبين الأجيال، والتنظيم السياسي. ينبغي أن تستجيب نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال حوكمة شفّافة وشاملة، وكفاءة عالية، ومساءلة قوية، وإدراج التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعليم المواطنة العالمية. كما ينبغي أن يزوّد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المتعلمين بالمعرفة والقيم والمهارات والمواقف التي يحتاجون إليها لفهم حقوقهم وتمكينهم من الانخراط في أوساط عمل عادلة ومجتمعات عادلة وتعزيزها.**
- إلى الإقتصاديين الرقمي والأخضر والمجتمعات المستدامة من خلال تطوير الأدوات والمبادئ التوجيهية المناسبة وتوفير الدعم للتنمية بما يتماشى مع توصية 2015 المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. سيتمّ تعزيز مجالات الحوكمة والتمويل والمعلمين والتدريس واستباق المهارات والاعتراف بها وتنمية المهارات الرقمية وإشراك أصحاب العمل في التعليم من خلال استراتيجية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للفترة الممتدة من 2022 إلى 2029.**
- 13 - تركز الاستراتيجية على ضرورة أن تكون نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني استباقية وجذابة من حيث الطريقة التي تكيف بها تدريبها لصالح الأفراد والاقتصادات والمجتمعات في مستقبل يتسم بالتغيّر السريع. فالمعارف والمهارات والكفاءات التي يحتاجها الشباب والكبار للازدهار في عالم العمل ستتطوّر بسرعة؛ وستؤثر هذه التغييرات على المهارات الوظيفية، والمهارات الأساسية، والمهارات المستعرضة/الليّنة، وبشكل أعمّ على القدرة على التعامل مع التغيير والمشاركة في المجتمعات المحلية والعالمية.**
- 14 - في هذا السياق وبالتوافق الكامل مع الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة من أجل «ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع»، تهدف الاستراتيجية إلى «دعم جهود الدول الأعضاء لتعزيز ملاءمة نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لديها وتزويد جميع الشباب والكبار بالمهارات المطلوبة للتوظيف والعمل اللائق وريادة الأعمال والتعلّم مدى الحياة، وللمساهمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ككل».**
- 15 - تتمّ صياغة النتائج المتوقّعة حول ثلاثة محاور عمل رئيسية:**

محور العمل الرئيس 1: تنمية مهارات كافة الأفراد من أجل التعلم والعمل والعيش

التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (BILT)⁸ من قبل مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ وتفعيل المستويات المرجعية العالمية لنتائج التعلم؛ واستمرار التعاون بين الوكالات مع المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني (CEDEFOP) والمؤسسة الأوروبية للتدريب (ETF) لإعداد المخزون العالمي من أجل رسم خريطة المشهد العالمي لأطر التأهيل والاعتراف بالمؤهلات داخل البلدان وفي ما بينها؛ وإعداد إرشادات الجودة العالمية لشهادات الاعتماد في إطار الدورات القصيرة، بما في ذلك التعاريف والمبادئ المشتركة بالشراكة مع منظمات كالمركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشبكة إعلان جرونيغن (GND).

ثانياً. يوفر مزودو خدمات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني فضلاً عن شركاء الصناعة والقطاع الثالث بشكل متزايد شهادات الاعتماد للدورات القصيرة وشهادات الاعتماد الرقمية وسواها من أشكال الاعتماد البديلة. وتقوم اليونسكو بإعداد إطار دولي لجودة شهادات الاعتماد للدورات القصيرة، يشمل التعاريف المتفق عليها دولياً، ومعايير ضمان الجودة، ومبادئ تجميع الشهادات وتوافقية التشغيل.

ثالثاً. تم إطلاق مبادرات سابقة لليونسكو لدعم تنقل العمال وخاصة المهاجرين منهم، بما فيها المبادرات الموضوعية بالتعاون مع منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وجهود معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة المستمرة في مجال إجراءات الاعتراف والتصديق والاعتماد المتبعة للاجئين والمهاجرين، والرامية إلى تعزيز النظم المعتمدة في البلدان من أجل الاعتراف بالتعليم غير النظامي وغير الرسمي للمهاجرين واللاجئين. ويلعب جواز اليونسكو لمؤهلات اللاجئين والمهاجرين المستضعفين⁹ تحديداً دوراً في تمكين المهاجرين من الحصول على فرص التعليم والتدريب فضلاً عن فرص العمل، كما تدعم أداة المستويات المرجعية العالمية والسلطات والمؤسسات وأرباب العمل والأفراد لفهم المهارات والمؤهلات وشهادات الاعتماد

16 - ستحدّد اليونسكو خطة تحوّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لدعم البلدان حتى لا تترك أحداً يتخلف عن الركب. وستركّز على دعم البلدان في وضع السياسات والاستراتيجيات اللازمة لإكساب المهارات وتحسينها وإعادة التأهيل، لا سيما لدى الأشخاص الذين هم بأمرّ الحاجة إليها. وسيتمّ تحقيق المخرجات المتوقّعة من خلال دعم سياسات البلدان في بناء مسارات التعلّم مدى الحياة واتخاذ تدابير هادفة للإدماج والمساواة بين الجنسين.

أ - بناء مسارات مرنة للتعلم مدى الحياة
أولاً. سيركّز بناء مسارات التعلم المرنة على دعم التصميم والتنفيذ لنظم تعليم وتدريب مرنة يسهل النفاذ إليها، لجعل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني جذاباً وتمكين المتعلمين من التنقل ما بين التعليم والتدريب والتوظيف وما بين مختلف المسارات. كما ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في تحديد استحقاقات التعلم مدى الحياة، لا سيما لدى الشباب والعاملين وكبار السن. بالإضافة إلى ذلك، ستدعم الإجراءات التي تسهّل تنقل المتعلمين، مع الاعتراف داخل البلدان وفي ما بينها بخبرات التعلم ونتائجه. وستشارك اليونسكو، بما في ذلك من خلال معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة، في المبادرات التعاونية التي تركّز على أشكال جديدة من الشهادات والمؤهلات والكفاءات، وتديرها وتدعم استمرارها بما في ذلك إدخال إصلاحات على نظم التأهيل واعتماد نظم بيئية جديدة للاعتماد، تتمحور حول شهادات الاعتماد للدورات القصيرة والشهادات الرقمية. لتحقيق هذه الغاية، ستشمل إجراءات اليونسكو: تحديث العمل الجاري بالتعاون مع منظمة العمل الدولية على استحقاقات التعلم مدى الحياة وتعزيزه باستمرار؛ وتنفيذ مشروع الربط بين الابتكار والتعلم على مستوى

8 للفترة الممتدة من 2022 إلى 2025، تمّ تصميم مشروع الربط بين الابتكار والتعلم على مستوى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتعزيز التواصل والشراكات والحوار في ثلاث مناطق، وهي أوروبا وأفريقيا وآسيا-المحيط الهادئ، ولتعزيز تبادل المعارف والممارسات المبتكرة.

على أولويات السياسات وأنماط الإنفاق. سيتم ذلك بتوجيه من استراتيجية اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم لفترة 2019-2025 ومن خلال مبادرة أطلقتها تحت عنوان «تعليمها، مستقبلنا»، بهدف تعزيز نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لإحداث تحوّل من حيث النوع الاجتماعي وترسيخ المساواة بين الجنسين، وتمكين الفتيات والنساء بفضل التعليم.

ثالثاً. ستعمل اليونسكو على تعزيز تدابيرها الهادفة، وتقديم المشورة لرسم السياسات، وتنظيم حملات التوعية من أجل الإدماج والمساواة بين الجنسين، وتأثير ذلك على النساء والفتيات في التعليم والتدريب التقني والمهني. وستشمل جهودها: توفير المشورة التقنية وفرص تبادل المعارف بهدف التخفيف من تداعيات تغيير المناخ على عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بين الفئات الأشدّ فقراً وتهميشاً، بما في ذلك أولئك الذين يعتمدون على زراعة الكفاف؛ والحدّ من استمرار ممارسة التمييز المهني بين الرجل والمرأة؛ وتعزيز مشاركة المرأة في المجالات المتعلقة بالرقمنة والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات؛ وضمان مراعاة المساواة بين الجنسين بشكل واضح في مناهج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وحساسية المعلمين تجاه النوع الاجتماعي لإزالة الأفكار النمطية السائدة بهذا الشأن. سيتمّ تنفيذ هذه الأنشطة جزئياً من خلال البناء على الإنجازات الأخيرة، على غرار تقرير «بيجين + 25: جيل المساواة يبدأ بتعليم المراهقات»، الذي دعا إلى تعزيز الالتزامات تجاه تعليم المراهقات، وتقرير، لو كان بإمكانني لأحمرّ وجهي»، الذي أثار اهتماماً عالمياً حول التحيز بين الجنسين في مجال الذكاء الاصطناعي.

ومستويات التحصيل العلمي عبر الحدود، ومقارنتها، والاعتراف بها. وستدعم الاستراتيجية الجديدة هذه المبادرات لتوسيع نطاقها وتأثيرها من خلال المساعدة التقنية، والمناصرة، وتبادل الممارسات، وتنمية القدرات.

ب- اتخاذ تدابير هادفة للإدماج والمساواة بين الجنسين

أولاً. في إطار الاستراتيجية السابقة للتعليم والتدريب التقني والمهني لفترة 2016-2021، دعمت اليونسكو وضع المبادئ التوجيهية وتبادل تدابير السياسات الواعدة والحلول الآيلة لدعم البلدان التي تواجه صعوبات في دمج الفئات المحرومة ضمن نظمها للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وستساند اليونسكو بشكل متواصل وضع السياسات، مزوّدة نظم التعليم والتدريب الوطنية في المجال التقني والمهني بالمشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات، من أجل توفير الوصول العادل إلى تنمية المهارات المطلوبة للوظائف والتدريب المهني وريادة الأعمال والفرص الاقتصادية. كما ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء في وضع سياسات تشمل الأشخاص الذين عانوا من قلة وصولهم إلى المهارات على مرّ التاريخ، كالنساء والفتيات، أو الأشخاص الذين ينتمون إلى الفئات الاجتماعية المحرومة، أو الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية أو الأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، أو الأشخاص الذين يعانون من إعاقات، أو اللاجئين أو النازحين.

ثانياً. لتعزيز المساواة بين الجنسين في التعليم والتدريب التقني والمهني ومن خلاله، ستدعم اليونسكو جهود الدول الأعضاء لتعميم المساواة بين الجنسين عند مراجعة السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبلورتها، بحيث تعكس اعتبارات المساواة بين الجنسين إيجاباً

محور العمل الرئيس 2: تنمية المهارات من أجل اقتصادات شاملة ومستدامة

أ. تحديد المهارات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصادات الرقمية والخضراء

أولاً. ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتحليل اقتصاداتها المتغيرة وتطوير قدرتها على تحديد المهارات المطلوبة واستباقها لتوجيه السياسات والاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لمواءمة الخطط التي تضعها في سبيل تنمية المهارات مع التحولات الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، واستغلال الفرص المتاحة في القطاع الخاص لتبيان المهارات المطلوبة، والاستثمار فيها، وتوفير التعلم القائم على العمل، والاعتراف بالمهارات المكتسبة واعتمادها وتقديرها من خلال التعليم والتدريب.

ثانياً. ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتلبية الطلب على المهارات من مختلف القطاعات الاقتصادية: المتقدمة، و«اقتصاد العربية»، وسلاسل القيمة المحلية والعالمية، والاقتصادات غير الرسمية، وسبل العيش الريفية.

ثالثاً. سيتحقق ما ورد أعلاه من خلال الدعم المقدم للدول الأعضاء عند تنمية المهارات الذكية الموجهة نحو سوق العمل، بما في ذلك على المستويين الإقليمي والقطاعي، استناداً إلى عمل اليونسكو في مجالات توقع المهارات واستباقها، والدراسات التحليلية للبيانات، وتحليل المهارات القطاعية. كما سيتم دعم عملية الجمع بين تزويد المتعلمين بالمعلومات والمشورة والتوجيه المهني ومرافق المهارات الذكية.

رابعاً. بالتعاون مع الشركاء، سيتم إعداد «متبّع المهارات العالمية» لتوثيق برامج كسب المهارات وصلتها وإعادة التأهيل، ومسارات التدريب والعمل للشباب الذين حصلوا على فرص كسب المهارات هذه حتى العام 2029، مع التركيز بوجه خاص على المساواة بين الجنسين. وسيوضع المتبّع موضع تجربة على المستوى الدولي، بما في ذلك في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يدخل عدد كبير من الشباب سوق العمل.

خامساً. بالتعاون مع الشركاء في القطاع الخاص والمجتمع المدني، وبناءً على عمل مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني حول خضرة التعليم والتدريب في المجال التقني

17- تُعدّ تنمية المهارات ضمن منظور التعلّم مدى الحياة أمراً بالغ الأهمية لتحقيق النمو الشامل والمستدام والإنتاجية والابتكار. ويفضي الانتقال إلى التحوّلات الرقمية والخضرة إلى تغييرات عميقة. كما لا يمكن الاقتصادات افتتاص الفرص الناشئة إلا إذا طور المتعلمون المهارات والكفاءات المناسبة.

18- كان لجائحة كوفيد-19 تأثير عميق على الاقتصادات؛ لقد فقد ملايين الأشخاص وظائفهم أو لحقت بمدخلهم خسائر كبيرة. وسيحتاج الكثيرون إلى تعزيز مهاراتهم للاحتفاظ بوظائفهم فيما ينتقل آخرون إلى وظائف جديدة في قطاعات اقتصادية مختلفة. وسيسلك الجميع طريقه نحو أسواق عمل جديدة. لكنّ الاختلالات التي أصابت سوق العمل كانت قد برزت قبل أزمة تفشيّ جائحة كورونا، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وعدم تطابق المهارات والعمالة غير الرسمية في بعض السياقات، علماً أنّ هذه الظواهر ستستمرّ في التأثير على الاقتصادات. ويتمّ تحقيق المخرجات المتوقعة في محور العمل الرئيس هذا من خلال الدعم الذي تقدّمه الدول الأعضاء عند تحديد المهارات المطلوبة للانتقال إلى الاقتصادات الرقمية والخضراء؛ وتوفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لمواجهة مشكلة البطالة لا سيما عند الشباب؛ وتقليص الفجوة بين الجنسين على مستوى المهارات من خلال تعزيز مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والمهارات والكفاءات الخضراء لتحقيق التنمية المستدامة، ومهارات ريادة الأعمال والقرن الحادي والعشرين؛ ودعم القوى العاملة في قطاع التعليم ومؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتعزيز الجودة، وتشجيع الابتكار، وترسيخ الحوكمة وفتح باب الاستثمار في المهارات.

وخضرنته، والاستفادة من الأعمال والأدوات المتاحة فعلياً، وتطوير أدوات وأطر عمل جديدة. وستساند اليونسكو البلدان الساعية إلى إحداث تحولات رقمية على مستوى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وتمتية المهارات اللازمة للاقتصادات الرقمية وتوفير الخدمات المدعومة رقمياً، بما في ذلك استعانة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بالتعلم المختلط وعبر الإنترنت، وتطوير نظم إدارة التعلم والمعلومات وموارد التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وسيجري العمل تحديداً على توسيع نطاق مبادرة عموم أفريقيا للتحول الرقمي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني ونظم تمتية المهارات في بلدان أفريقيا وسواها من المناطق.

رابعاً. ستقوم اليونسكو بترسيخ عملها وتوسيعه وتطويره في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة وخضرنه التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لدعم الإصلاحات التي تدخلها الدول الأعضاء إلى سياساتها وبرامجها بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وإرساء أسس التحول الأخضر للاقتصادات ضمن حدودها البيئية. وسيتم تحديداً استخدام أدوات مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من أجل: خضرنه مناهج الدراسة والتدريب؛ وخضرنه المؤهلات وشهادات الاعتماد ذات الصلة؛ وخضرنه الحرم الجامعي؛ وتدريب المعلمين؛ والانخراط إلى جانب سوق العمل والمجتمعات في تعزيز المعارف والمهارات والقيم والمواقف في خدمة التنمية المستدامة. ومن خلال المركز المذكور، سيتم إطلاق برنامج خضرنه التعلم عبر الإنترنت وتوفير منصة لتبادل المقاربات التي تساعد في ترسيخ المهارات الخضراء ضمن المناهج ونظم التدريب.

ج. تنمية مهارات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتعزيز مهارات ريادة الأعمال ومهارات القرن الحادي والعشرين

أولاً. استجابة لأهمية دور العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات وتناميه في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء في تحديد المهارات الجديدة المطلوبة في سوق العمل، بما في ذلك في مجال المهارات الرقمية المتقدمة وتمتية مهارات ريادة

والمهني، ستعتمد اليونسكو تصنيفاً عالمياً للمهارات وإطاراً توجيهياً لتنمية المهارات الخضراء في التعليم والتدريب التقني والمهني وتقييمها وإقرارها والاعتراف بها تماشياً مع إطار تنفيذ التعليم من أجل التنمية المستدامة وإعلان برلين¹⁰.

سادساً. يتم التسليم بأهمية المهارات الخضراء لمواءمة قدرات الأفراد مع تغيير النظم نحو الاستدامة. لذا، ستقوم اليونسكو، من خلال مركزها الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بوجه خاص، بتعزيز المبادرات التي تدعم اتباع مسارات مرنة للتعلم مدى الحياة ومساندتها في إطار المهن الرسمية وغير الرسمية والوظائف المتعلقة بالمهارات الخضراء.

ب. توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لمعالجة مشكلة بطالة الشباب وتلبية الطلبات على التحولات الرقمية والخضراء والشاملة في مكان العمل، وعبر الإنترنت وسواها من بيئات التعلم

أولاً. ستعزز اليونسكو برامجها الرامية لمعالجة مشكلة بطالة الشباب من خلال دعم الدول الأعضاء في مساعيها لإشراك الشباب كصناع تغيير، وتعزيز النظم البيئية لريادة الأعمال، والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على مستوى المرحلة الثالثة، والتعلم القائم على العمل في قطاعات محدّدة للتمتية المهنية، والتركيز على عدّة أمور من بينها اكتساب المهارات الأساسية والمستعرضة.

ثانياً. كما ستدعم اليونسكو مواصلة التدريب والتطوير المهني ضمن منظور التعلم مدى الحياة. وستغطي هذه المساعي المبادرات التي تدعمها الأكاديمية العالمية للمهارات من أجل تحسين مهارات العمّال وإعادة تأهيلهم والمبادرات الجديدة لتمكين الشركات من أن تتحوّل إلى مؤسسات تعليمية تساهم في تعليم الأجيال الشابة وتدريبها وتشجيع موظفيها على التعلم مدى الحياة. ستعتمد اليونسكو أيضاً على التوصيات الصادرة عن المؤتمر الدولي لتعليم الكبار بدورته السابعة (CONFITEA).

ثالثاً. ستواصل اليونسكو دعم البلدان في مساعيها لرقمنة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

المجال التقني والمهني مع أساليب التدريب الجديدة، بما في ذلك من خلال التقنيات الرقمية، التي تقدّم التعلّم المخصّص والتكيّف والمرن. وستستفيد اليونسكو من المجمع العالمي للمعلمين من أجل تنظيم تدريب أساتذة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني مع التركيز على مهارات التعلّم الرقمي والمختلط.

ثالثاً. ستدعم اليونسكو مساعي الدول الأعضاء، من خلال شبكة يونيفوك تحديداً، لتحويل مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني إلى مؤسسات سريعة الاستجابة للاضطرابات الراهنة والمستقبلية، وتحفيز روح الابتكار والقدرة على الصمود. ستشمل هذه المساعي تقديم الدعم المباشر لأعضاء شبكة يونيفوك من خلال بناء القدرات والتعلّم من الأقران وتبادل المعارف.

هـ. تعزيز الحوكمة وفتح باب الاستثمار

أولاً. ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء في إنشاء منصات وطنية وإقليمية وقطاعية لأصحاب المصلحة لتسهيل مشاركة القطاع الخاص والتواصل بين العالم التربوي وعالم الأعمال. على المستوى العالمي، ستعقد اليونسكو دورياً منتدى اليونسكو للأعمال بغية تعزيز الحوار والمناصرة مع القطاع الخاص لتنمية المهارات الشاملة والتمويل، والبناء على الشراكة مع القطاع الخاص من خلال الأكاديمية العالمية للمهارات في إطار التحالف العالمي للتعليم.

ثانياً. بناءً على إعلان باريس الذي انبثق عن الاجتماع العالمي للتعليم لعام 2021 من أجل دعم ومناصرة الاستثمار الفعّال والعادل في التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنمية المهارات، ستبحث اليونسكو عن الخبرات الدولية في إيجاد التمويل اللازم للتدريب وإدارته، ودراسة سبل مساهمة الأطر المالية في دعم التعليم والتدريب بما في ذلك تمويل استحقاقات التعلّم مدى الحياة. ستقوم اليونسكو أيضاً بتقييم آليات التمويل المبتكرة التي يمكن أن تستجلب استثمارات إضافية في مجال المهارات، بما في ذلك اعتماد أشكال جديدة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاقد القائم على تحقيق النتائج. وسيتمّ إطلاع الدول الأعضاء على النتائج من خلال عمليات استعراض السياسات والتعلّم من الأقران وبناء القدرات.

الأعمال والذهنيات، وإدراجها في تنمية المهارات ونظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. إنّ التمتع بكفاءات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات يشكل عاملاً مساعداً لاكتساب مهارات التفكير النقدي وحلّ المشاكل والابتكار المطلوبة لدى أصحاب العمل والقطاعات الصناعية. لذا، ستعتمد اليونسكو إلى حشد الخبرات في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لتحديد كفاءاتها ومؤهلاتها من القطاعات الصناعية الرئيسية، كالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات) والزراعة والبناء والسيارات والمعادن والهندسة، بهدف إدراج التدريب الموجّه نحو العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ضمن نظم المهارات والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. سيتمّ تطوير الأدوات ذات الصلة، كتصنيف المهارات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، ومنهجيات التعليم والتعلّم القائمة على التكنولوجيا وأطر تصميم التعلّم، ليسهل على الدول الأعضاء إدراج المواضيع المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في نظم المهارات والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. كما ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتبادل الممارسات السليمة عند تحديث المؤهلات والمناهج المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في التعليم والتدريب التقني والمهني، وعند تطبيقها.

د. دعم القوى العاملة في قطاع التعليم ومؤسسات

التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لتعزيز الجودة والابتكار والتميز

أولاً. لا بدّ من الارتقاء بمهنية التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني باعتباره مسعىً تعاونياً على وجه التحديد، كما يتعيّن على معاهد تدريب المعلمين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني إعداد تدريب المعلمين وتنظيمه وتوفيره وتقييمه قبل الخدمة وأثناء الخدمة والتطوير المهني ضمن منظور التعلّم مدى الحياة.

ثانياً. ستدعم اليونسكو تنمية قدرات صنّاع القرار ورؤساء المؤسسات المسؤولة عن تدريب أفراد الهيئة التعليمية ومدرائها، من خلال مثلاً برنامج القيادة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني الذي أطلقه مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لدعم تكيّف نظم التعليم والتدريب في

محور العمل الرئيس 4: تنمية المهارات من أجل مجتمعات شاملة ومسالمة

ذات الصلة الممولة من خارج الميزانية كمشروعَي تشغيل الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط (YEM) وتحسين التعليم من أجل نهضة أفريقيا (BEAR). وعلى المستوى العالمي، ستعمل اليونسكو على تعزيز الحوار مع الشباب من خلال المنتدى العالمي للشباب.

ب - تعزيز مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كأماكن للإدماج الاجتماعي والتماسك والمواطنة الخضراء

أولاً. ينبغي تعزيز دور مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كأماكن تضم فئات متنوعة من الأشخاص وتضعهم أمام تحديات وإمكانيات لا تُتاح لهم في أي مكان آخر. ينبغي إعادة تصميم مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، من حيث هندستها ومساحاتها وجداولها الزمنية ومجموعاتها الطلابية، لتشجيع الأفراد على العمل معاً وتمكينهم من ذلك، وليصبحوا مثلاً يُحتذى به لتحقيق الإدماج والتماسك الاجتماعيين والاستدامة وتحييد أثر الكربون. ستعمل اليونسكو على التحديد والتوثيق وتبادل الممارسات الواعدة في الاستفادة من مؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني من أجل إدماج الشباب غير المنخرطين والمهمشين اجتماعياً، لا سيما الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب (NEETs). من خلال مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، سيتم إنشاء منصات لتبادل المعارف بغية مناصرة قضايا تغيير المناخ والتعلم المتبادل، وتنظيم دورات تدريبية حول إعداد خطط العمل المؤسسية لخضرة مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال استهداف أبرز تلك المؤسسات. فضلاً عن ذلك، سيتم جمع ممارسات مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني التي تعمل على تنمية مهارات المهاجرين والشباب المحرومين، وتحليلها وتشاركتها مع شريحة واسعة من أصحاب المصلحة المعنيين بهذا القطاع.

19 - ستدعم اليونسكو الدول الأعضاء لتقديم برامج تنمية المهارات التي تعلم الشباب والكبار حقوقهم وسيادة القانون، وتزودهم بتوجهات أخلاقية قوية وتمكنهم من أن يصبحوا أنصار العدالة في أماكن عملهم ومجتمعاتهم. سيتم تحقيق المخرجات المتوقعة من خلال دعم الدول الأعضاء في انتهاج التعليم القائم على الحقوق والتعلم مدى الحياة لترسيخ المواطنة العالمية والتشاركية، وتعزيز مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني كأماكن للإدماج والتماسك الاجتماعيين.

أ - انتهاج التعليم القائم على الحقوق لترسيخ المواطنة العالمية والتشاركية

أولاً. ستدعم اليونسكو تجديد المناهج ومحتوى التدريب والمهارات وطرق التدريس، بما في ذلك التعليم القائم على حل المشاكل، والتعاون والكفاءات المدنية، ومحو الأمية العلمية والرقمية والمعلوماتية، والمهارات في مجال الفنون والإبداع، والإلمام بقانون العمل، والرفاه الاجتماعي والعاطفي، وتنمية الحس بالتضامن العالمي. وستدعم أيضاً اعتماد التربية على المواطنة العالمية وكذلك التعليم من أجل التنمية المستدامة في سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وبرامجهما.

ثانياً. يمكن أن يلعب التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتنمية المهارات دوراً في التخفيف من المخاوف المتأتية مثلاً عن عدم الانخراط في الحياة السياسية، والاضطرابات الاجتماعية، والتحيّز، والتمييز. ستعمل اليونسكو على تعزيز انضمام الشباب إلى جهود رسم السياسات والبرامج ودعم تفعيل الحوكمة التشاركية داخل المؤسسات والبرامج (إشراك الطلاب/المتدربين وأسرهم والمنظمات الشبابية، وما إلى ذلك)، والبناء على الممارسات والدروس المستخلصة من المشاريع

رابعًا. ستسعى اليونسكو إلى التعاون وتوسيع المنصّات الإقليمية للتداول بشأن السياسات، كمنصّة Refernet التابعة للاتحاد الأوروبي، وكذلك منصّة Planipolis التابعة للمعهد الدولي للتخطيط التربوي في اليونسكو لتوجيه عملية صنع القرار، وإجراء مقارنات مرجعية، وتحقيق التآزر، وتسهيل المناصرة، وتعزيز المساءلة. ستواظب اليونسكو على تسريع تنفيذ المبادرات الإقليمية كمبادرة عموم أفريقيا للتحوّل الرقمي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني في بلدان أفريقيا.

خامسًا. سيساهم المجمع العالمي للمعلمين (GTC) الذي أطلقته اليونسكو في سياق التحالف العالمي للتعليم في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتزويد المعلمين بالمهارات الرقمية وأساليب التدريس، وسيدعم دور شبكة يونيفوك لتعزيز الإصلاحات المتعلقة بسياسات تدريب المعلمين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني ونظمها.

سادسًا. سيستمرّ العمل بمجموعة كبيرة من المشاريع الممولة من خارج الموازنة وتوسيع نطاقها، بما في ذلك برنامج تنمية القدرات من أجل توفير التعليم (CapED)، ومشروع تحسين التعليم من أجل نهضة أفريقيا، ومشروع الربط بين الابتكار والتعلم في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني، ومشروع أموال الودائع المشترك بين اليونسكو والصين (CFIT). من خلال برنامج تنمية القدرات من أجل توفير التعليم، النافذ منذ العام 2003، تقدّم اليونسكو مساعدة هادفة وتعزّز القدرات الوطنية لإجراء إصلاحات تعليمية وطنية مبنية على أدلة. على وجه الخصوص، يساهم محور الاهتمام المحوري لبرنامج تنمية القدرات من أجل توفير التعليم «تعزيز المهارات من أجل الحياة والعمل» في تنفيذ استراتيجية اليونسكو للتعليم والتدريب التقني والمهني. كما يتمّ حاليًا تقديم الدعم إلى بنين وليبيريا ومدغشقر وجنوب السودان والسودان وتوغو وأفغانستان لتطوير السياسات والقدرات المؤسسية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. في العام 2022، سيستمرّ مشروع تحسين التعليم من أجل نهضة أفريقيا في تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في بلدان شرق أفريقيا - إثيوبيا وكينيا ومدغشقر وتنزانيا وأوغندا - من خلال تحسين النظم الوطنية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لجهة

20 - ستبني اليونسكو مجموعة من طرائق التدخل الشاملة بما في ذلك توسيع الدراية بالسياسات، والبحث والتحليل في مجال جمع البيانات، والأدوات المعيارية الدولية ونسج الشبكات.

أ. الإلمام بالسياسات الوطنية والإقليمية والعالمية
أولًا. ستدعم اليونسكو تحليل واقع سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك استعراض تلك السياسات وإعدادها، ضمن منظور التعلم مدى الحياة. وستساند المنظمة وضع سياسات منهجية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على المستوى القطري بالاستناد إلى دليلها لإعداد سياسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني واستعراضها، وتفعيلها بواسطة أدلة ونماذج وأدوات جديدة. ستركز المقاربة على الطلب الموجّه من الدول الأعضاء مستفيدةً من منظمات الأمم المتحدة الأخرى الناشطة في هذا الميدان، لا سيما منظمة العمل الدولية، فضلاً عن شركاء التنمية الآخرين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ستشمل المجالات ذات الأولوية مسارات التعلم (بما في ذلك المسارات المتراوحة بين التعليم غير الرسمي، والتعليم غير النظامي والنظامي)، والاعتراف بالمهارات وتثبيتها بشهادات، والحوكمة والتمويل. فلا يجوز أن تقتصر السياسات على توفير التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للشباب فحسب، بل عليها أن توفر فرص التعلم مدى الحياة للبالغين وكبار السن.

ثانيًا. ستدعم اليونسكو بروز خطط إقليمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك الاعتراف بالمهارات وأطر التأهيل عبر البلدان، والتعلم من الأقران وتبادل المعارف. وسيتمّ ذلك بالشراكة مع الأوساط الاقتصادية الإقليمية.

ثالثًا. ستعتمد اليونسكو على الموجزات القطرية التي أعدّها المركز الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني بشأن هذا القطاع، لإنشاء موقع يختزن سياسات واستراتيجيات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، يستضيفه هذا المركز التابع لها؛ وستدعم اليونسكو أيضًا رصد هذه السياسات والاستراتيجيات وتقييمها.

التقدم المُحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة والمقاصد المرتبطة بتنمية المهارات.

ثالثًا. ستقوم اليونسكو بإجراء البحوث ودعم الدول الأعضاء لوضع السياسات والممارسات التي ترفع استخدام البيانات بشكل أخلاقي وفعال في حوكمة مبادرات التعليم وتنمية المهارات وإدارتها وتنفيذها. ستقوم اليونسكو بتعزيز مبادرات كتعهد التحالف العالمي للتعليم بحماية المعلومات الشخصية للمتعلمين وخصوصيتهم وأمنهم، والإعلان العالمي حول الاتصال من أجل التعليم الصادر عن قمة ريوبريد. لطالما كان قطاع التعليم شديد الحرص على حقوق المتعلمين الشباب، إنما أقل حرصًا على ضعف المتعلمين مدى الحياة، بمن فيهم المتعلمون الملتحقون بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لا سيما بالتعليم والتدريب المعتمدين على الرقمنة بشكل متزايد والمرتبطين مباشرة ببياناتهم الشخصية. وقد اكتسبت القوانين الجديدة للخصوصية زخمًا في جميع أنحاء العالم، وبات تطبيقها وتفسيرها ضمن البيانات التعليمية يستوجب اهتمامًا أكبر. وبالتالي، وبالتالي، ستزود اليونسكو الدول الأعضاء بالدعم التقني والمشورة لتسهيل تنفيذ هذه الإجراءات، مع التركيز بشدة على «حماية الخصوصية منذ مرحلة التصميم» عند وضع النظم المعلوماتية لإدارة التعليم والتدريب ومنصات التعلم والموارد.

ج. الصكوك المعيارية

أولًا. تعتمد اليونسكو صكين معياريين خاصين بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وهما: اتفاقية بشأن التعليم التقني والمهني (1989) والتوصية بشأن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2015). يتضمن عدد كبير من الصكوك المعيارية الأخرى أحكامًا تتعلق بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، بما في ذلك اتفاقية عام 1960 بشأن مكافحة التمييز في مجال التعليم، وتوصية عام 1966 بشأن أوضاع المعلمين، وتوصية عام 1997 بشأن أوضاع هيئات التدريس في التعليم العالي، وتوصية عام 2015 بشأن تعليم الكبار وتعليمهم، والاتفاقية العالمية لعام 2019 بشأن الاعتراف بالمؤهلات المتعلقة بالتعليم العالي. ستعمل اليونسكو مع الدول الأعضاء على النظر في استخدام الصكوك المعيارية المتاحة بشأن التعليم والتدريب التقني والمهني ووضعيتها وإمكانية مراجعتها.

ملاءمتها وجودتها وتصورها. فضلًا عن ذلك، ستدرس اليونسكو بالاشتراك مع جمهورية كوريا في إمكانية توسيع مبادرة تحسين التعليم من أجل نهضة أفريقيا، لدعم نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزيزها في مختلف بلدان غرب أفريقيا. إن المشروع الممول من الودائع الصينية والمتعلق بالتعليم التقني العالي في أفريقيا لمصلحة قوى عاملة تقنية ومبتكرة، سيعمل على تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا في ميدان التعليم التقني على معالجة مشكلة عدم تطابق المهارات بين التعليم العالي والقطاعات الصناعية، من خلال توطيد الروابط بين مؤسسات التعليم العالي والأوساط الصناعية وتعزيز التعليم الموجه نحو سوق العمل والتعلم القائم على الكفاءة. أما مشروع الربط بين الابتكار والتعلم على مستوى التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، المنفذ بدعم من المعهد الاتحادي للتعليم والتدريب المهني في ألمانيا (BIBB) وبرعاية الوزارة الاتحادية للتعليم والبحث في ألمانيا (BMBF)، فيقدم المعونة لأصحاب المصلحة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني لمواجهة التحديات الراهنة في نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، والتي تبرز بسبب التغيرات التكنولوجية والاجتماعية والبيئية وتلك الطارئة على مكان العمل. ويستفيد هذا المشروع من شبكة يونيفوك التابعة لليونسكو من أجل توفير فرص التعاون والتعلم من الأقران بين أوروبا وأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ستواصل اليونسكو أيضًا تسريع تنفيذ مشروع التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للتنمية الريفية الذي تموله المفوضية الأوروبية في أوزبكستان.

ب. جمع البيانات والبحث والتحليل

أولًا. ستجري اليونسكو بحوثًا وستدعم الدول الأعضاء في جمع البيانات حول برامج التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتحليل نتائجها واستغلال المعلومات الرقمية، بما فيها البيانات الضخمة والمفتوحة، وكذلك في اعتماد نظم منهجية لجمع بيانات عن التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وإدارتها.

ثانيًا. سيعمل معهد اليونسكو للإحصاء والمؤسسات والمنظمات المتخصصة الأخرى إطارًا للمؤشرات الرئيسية، بما في ذلك أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لتحسين قدرة الدول الأعضاء على رصد

الشبكة القدرة على أن تضع خطة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني العالية الجودة على المستوى العالمي، وأن تصبح صوتاً رائداً في مجال التعليم وتنمية المهارات. تشمل هذه الاستراتيجية أنشطة لتوسيع نطاق الوصول إلى الشبكة وتأثيرها وتطوير قدراتها، بما في ذلك قدرات مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والوزارات والهيئات الوطنية المعنية بقطاع التعليم هذا ومزوّد خدمات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لتلبية الطلب المستجد على المهارات. وتهدف الاستراتيجية إلى توطيد الشراكات الشاملة لعدة بلدان ودعم مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني المنضوية في الشبكة كي تعمل سويّاً على تحوّل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني وتعزيز جاذبيتهما في جميع أنحاء العالم. فضلاً عن ذلك، ستتمّ دراسة الجدوى من إنشاء شبكة تضمّ مؤسسات التعليم المهني، من أجل تعزيز شبكة يونيفوك بهدف تبادل أفضل الممارسات وتعزيز جودة التعليم المهني ومكانته في سائر أنحاء العالم.

ثالثاً. أنشأت اليونسكو الفريق المشترك بين الوكالات المعنيّ بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في العام 2008 لتعزيز تبادل الآراء وتشارك المعارف، وضمان تنسيق أنشطة أعضائها المشاركين في تقديم المشورة بشأن السياسات وتنفيذ البرامج والبحوث. ستعمل الاستراتيجية الجديدة على تعزيز دور الفريق المذكور وتوسيعه، ومواصلة تفعيل الفرق العاملة ضمنه (بما في ذلك عدم تطابق المهارات في سوق العمل الرقمي، والتعلم القائم على العمل، والتوجيه المهني، ومستقبل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني) وزيادة مساهمته في آلية التعاون العالمي المعتمدة حديثاً.

رابعاً. يُعتبر فريق العمل الدولي الخاص المعني بالمعلمين في إطار التعليم حتى عام 2030 (TTF)، الذي تستضيف اليونسكو أمانته العامة، منضّة هامة تهدف إلى حشد دعم الحكومات ومنظمات المعلمين وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل النهوض بالمعلمين وجودة التعليم، ولتكون بمثابة عامل محفّز للجهود العالمية والإقليمية والوطنية من خلال المناصرة، وتوليد المعارف وتبادلها، والدعم والانخراط القطريين. ستعزّز الاستراتيجية الاهتمام بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني ضمن فريق العمل الخاص المعنيّ بالمعلمين، لا سيّما من خلال استحداث مجالات عمل محدّدة للقوى التعليمية العاملة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.

ثانياً. كانت جائحة كوفيد-19 قد سرّعت الحاجة إلى تغيير أساليب التدريس وتعليم المعلمين كي يتكّنوا من التحضّر بشكل أفضل لمواجهة الأزمات التعليمية. قد تستفيد من هذه الإضاءة الجديدة على المعلمين وقضاياهم بسبب جائحة كوفيد-19 لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة العمل الدولية واليونسكو والمعنيّة بتطبيق التوصيتين الخاصتين بأوضاع العاملين في التعليم (CEART)، لتعزيز الجهود المبذولة باتجاه تحسين تدريب المعلمين ومؤهلاتهم وجاذبية الحياة المهنية في مهنة التعليم، والأهم من ذلك، جهود المناصرة من أجل زيادة التمويل لتحسين تعليم المعلمين وبيئات التعلم.

ثالثاً. ستعمل اليونسكو بشكل ناشط على تطبيق الصكوك المعيارية الأخرى المتعلّقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، لا سيما توصية العام 2019 بشأن الموارد التعليمية المفتوحة وتوصية العام 2021 بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وعلى استحداث أطر وأدوات لدعم إدراج هذه الصكوك المعيارية في حوكمة قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني وإدارته وتوفير خدماته. كما ستنظر اليونسكو في تعزيز مبادرات كتلك التي يقوم بها الائتلاف النشط المعنيّ بالموارد التعليمية المفتوحة ضمن نطاق التعليم والتدريب التقني والمهني.

رابعاً. ستدعم اليونسكو بشكل فاعل الصكوك المعيارية السارية والمستحدثة التي تعزّز جمع بيانات أكثر اتساقاً وقابلية للمقارنة من مختلف الدول الأعضاء. وتُعطي الأولوية لتطبيق وتحديث التصنيف الدولي الموحد للتعليم (ISCED) - بما في ذلك تطبيقه على برامج التعليم والتحصيل العلمي ومجالات التعليم وبرامج تدريب المعلمين - مع التركيز على البيانات المتعلقة بالتعليم المهني والعاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.

د. الشبكات والشراكات

أولاً. أفضت جائحة كوفيد-19 إلى تطورات جديدة وعقد شراكات بين اليونسكو والقطاع الخاص من خلال إطلاق التحالف العالمي للتعليم وإنشاء الأكاديمية العالمية للمهارات. ستعزّز الاستراتيجية الجديدة هذه الشراكات، بما في ذلك من خلال منتدى الأعمال الذي تعقده اليونسكو سنوياً. وسيجري العمل على توسيع المشاركة الحالية للقطاع الخاص في الأكاديمية العالمية للمهارات.

ثانياً. تجمع شبكة يونيفوك بين عدد كبير من مؤسسات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني. وتملك

تحديد أهداف طموحة

الرصد والتقييم

- 21-** من أجل تحقيق النتائج ومراعاة إنجازات الاستراتيجية السابقة والزخم الذي فرضته عملية التعافي والتحوّلات المتسارعة، تقترح اليونسكو تحديد أهداف كميةً تحرص على تحسينها في برامجها ورصدها بانتظام، تماشيًا مع «المُخرَج ED4 1. تزويد المتعلمين بالمهارات المناسبة لتلبية متطلبات الأفراد وسوق العمل والمجتمع من خلال محو الأمية والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتعليم العالي» ضمن مشروع البرنامج والميزانية لفترة 2022-2025 (الوثيقة 41/م5) في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل لفترة 2022-2029 (الوثيقة 41/م4) لقطاع التعليم: لفترة 2022-2029 (سيتم تنفيذ الأنشطة بما يتماشى مع خطط العمل الموضوعة لفترة السنتين)، وإجمالاً:
- أ.** سيتمّ دعم 80 دولة (بما فيها 36 دولة في أفريقيا و8 دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية) لوضع سياسات واستراتيجيات بشأن تنمية المهارات للعمل والحياة أو تنفيذها ضمن سياسات التعلّم مدى الحياة وخططه ومساراته، وتوسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني العادل والمراعي للنوع الاجتماعي والمضمون الجودة.
- ب.** سيتمّ دعم 80 دولة (بما فيها 36 دولة في أفريقيا و8 دول من الدول الجزرية الصغيرة النامية) لرفع مستوى تعليم العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والنساء.
- ج.** سيتمّ تزويد 4,800,000 شاب وشابة (2,400,000 ذكر و2,400,000 أنثى) بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمهارات الرقمية وسواها من المهارات ذات الصلة بقطاع التعليم هذا، من خلال الأكاديمية العالمية للمهارات وسواها من المبادرات بما في ذلك البرامج الممولة من خارج الميزانية.
- 22-** ستتّبع اليونسكو نهجًا للإدارة والرصد قائمًا على النتائج، بما يتوافق مع قواعد المنظمة وإجراءاتها لدعم تنفيذ هذه الاستراتيجية ومراجعتها دوريًا.
- 23-** ستعدّ اليونسكو أيضًا مصفوفة المساءلة والنتائج، بما في ذلك مؤشرات محدّدة تسمح بتتبع التقدّم المُحرز في تنفيذ الاستراتيجية باستمرار.
- 24-** ستجري مراجعة منتصف المدة في العام 2025 لتقييم التقدّم المحرز وتعديل الاستراتيجية على النحو الواجب وفقًا للوضع وسياق العمل.
- 25-** ستخضع الاستراتيجية خلال العام الأخير من تنفيذها لتقييم خارجي في العام 2029، يأخذ في الاعتبار نتائج الدراسة المستقلة التي تناولت تأثير التوصية المتعلقة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني (2015).
- 26-** سيوجّه الإطار المنطقي ونظرية التغيير التي أطلقتها اليونسكو في العام 2021 عملية الرصد الداخلي ومراجعة منتصف المدة (2025)، وكذلك التقييم الخارجي (2029). تتمّ موازنة الإطار المنطقي بشكل وثيق مع هذه الاستراتيجية، مع تحديد محاور الاهتمام الخاصة بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على النحو التالي: (1) المساهمة في حل معضلة نقص المهارات التي تؤثر على الاندماج في سوق العمل؛ و(2) مواصلة التعلّم والتقدّم الوظيفي لدى كل من الشباب والكبار؛ و(3) السماح للمجتمعات والاقتصادات بأن تكون شاملة وقادرة على إجراء تحوّلات خضراء ورقمية.
- 27-** ريثما تتوافر موارد من خارج الموازنة، ستتضمّن اليونسكو مؤتمراً دولياً حول التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لإطلاع الآخرين على التقدّم المحرز ورسم استراتيجية جديدة لمرحلة ما بعد العام 2029.

- 30 -** تنضم إلى اليونسكو وشبكاتنا شريحةً واسعة من أصحاب المصلحة في مجال التنمية والشبكات النشطة في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. سيواصل أعضاء الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني القيام بمبادرات جماعية والعمل بالتضامن على قضايا كمؤشرات وإحصاءات التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني والمهارات الخضراء والتعلم القائم على العمل. نظرًا لأهمية خطة العام ٢٠٣٠ وحجم التحديات، ستعمل اليونسكو مع أعضاء الفريق المذكور على إشراك وكالات الأمم المتحدة الأخرى وبنوك التنمية والمنظمات الثنائية بشكل أوسع، بهدف مناصرة التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، وحشد دعم المنظمات والشركاء الآخرين، وتعزيز التعاون بين شركاء التنمية وتوسيع نطاقه.
- 31 -** تتخذ مشاركة اليونسكو على المستوى الإقليمي شكل تعاون وثيق مع الأمانات العامة للجماعات الاقتصادية الإقليمية وسواها من المنظمات الإقليمية ذات الصلة، ضمن مجالات اهتمامها. وستواصل اليونسكو بوجه خاص دعم الاستراتيجيات الإقليمية للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني، إعداداً وتنفيذاً ورسداً وتقييماً، من خلال التعلم من الأقران وتنمية القدرات ومبادرات تبادل المعارف، مع التركيز على أطر المؤهلات الإقليمية، ومؤشرات وضع المبادئ التوجيهية والأدوات الإقليمية، ورسدها وتقييمها.
- 32 -** على المستوى الوطني، ستقوم اليونسكو أيضاً بتوثيق التعاون مع أصحاب المصلحة التقنيين والماليين و/أو تعزيزه، خصوصاً من خلال آلية التنسيق بين الجهات المانحة المعنية بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني على المستوى القطري وآليات الفريق القطري لدى الأمم المتحدة، وزيادة أنشطة شركاء التنمية في هذا المجال اتساقاً ومواءمة مع سياسات الدول الأعضاء واستراتيجياتها، عند الضرورة.

- 28 -** ستواظب اليونسكو العمل على التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني تماشياً مع مهام المنظمة، آخذةً في الحسبان توزيع المسؤوليات بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب الميدانية والمعاهد. فستتولى شعبة الشباب ومحو الأمية وتنمية المهارات في المقر الرئيسي تنفيذ هذه الاستراتيجية ودعمها؛ فيما يشكل مركز اليونسكو الدولي للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني محطة مركزية لشبكة يونيفوك ومركز موارد للبحث والابتكار وتبادل المعارف وتنمية القدرات؛ أما معهد اليونسكو للتعلم مدى الحياة فسيركز على تعلم الكبار؛ فيما يركز المعهد الدولي للتخطيط التربوي على توثيق الترابط مع خطط التعليم وتعزيز النظم؛ ويسهم معهد اليونسكو للإحصاء في جمع البيانات حول نظم التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ وتسهم كل من المكاتب والمعاهد الإقليمية والقطرية والتجمعية الأخرى ذات الصلة بصفقتها الخاصة.
- 29 -** سيتواصل العمل على تدعيم أسرة اليونسكو للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني من خلال تعزيز «جماعة الممارسين»، والسماح لموظفي اليونسكو المعنيين بهذا الشأن بالمشاركة في برامج تنمية القدرات التي تنظمها اليونسكو، وبخاصة مركز اليونسكو الدولي، لشركائها. ستكون شبكة يونيفوك المحرك الرئيس للتعلم المتبادل وبناء القدرات وتعزيز التعاون الدولي في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني. كما سيتم حشد دعم الشبكة العالمية لمدن التعلم التابعة لليونسكو، فضلاً عن برنامج توأمة الجامعات والكراسي الجامعية UNITWIN العائد لليونسكو، من أجل العمل مع السلطات المحلية.

33 - سيكون للمبادرات التي اتخذتها وكالات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة انعكاسات على عمل اليونسكو وبرامجها. وتشمل هذه المبادرات، على سبيل المثال لا الحصر، مبادرة منظمة يونيسف «جيل بلا حدود»¹¹، ومبادرة منظمة العمل الدولية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب¹²، وأكاديميات الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية من أجل تنمية المهارات، ومرفق توفير التعلّم وتنمية المهارات مرفق تطوير التعلّم والمعرفة التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)¹³. كما انتهج أعضاء آخرون ضمن الفريق المشترك بين الوكالات المعنيّ بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني استراتيجيات جديدة واستحدثوا هيكلية جديدة: استراتيجية ومركز لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتنمية المهارات، واقترح صدر عن المفوضية الأوروبية من «حول استصدار توصية من المجلس بشأن التعليم والتدريب المهني من أجل القدرة التنافسية المستدامة والعدالة الاجتماعية والقدرة على الصمود»، ومشروع رأس المال البشري للبنك الدولي، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063¹⁴. سترتّب هذه التطورات ثلاث تبعات على استراتيجية اليونسكو الجديدة للتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني: تنشيط عمل الفريق المشترك بين الوكالات المعنيّ بالتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني لضمان الاتساق والتآزر؛ التحالف بين الأكاديمية العالمية للمهارات والمبادرات الأخرى الموجهة نحو مهمة تحقيق الأثر الأكبر؛ واستراتيجية فعالة ومنسّقة لجمع التبرعات من أجل حشد الموارد لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة.

<https://www.generationunlimited.org/> 11

<https://www.decentjobsforyouth.org/global-initiative> 12

<https://lkdfacility.org/> 13

<https://au.int/en/agenda2063/overview> 14



unesco

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

تحويل التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني

من أجل عملية انتقالية ناجحة وعادلة

استراتيجية اليونسكو 2022-2029

بنطاق زمني يمتد من 2022 إلى 2029، تُرشد هذه الاستراتيجية مساعي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لتعزيز تطوير المهارات الرامية لتحقيق التمكن، والتوظيف المُنتج، والعمل الكريم، فضلاً عن تيسير انتقال المجتمعات والاقتصادات إلى واقع أشمل وأكثر رقمية ومراعاة للبيئة.

اتساقاً وأهداف التنمية المستدامة، وأجندة 2030 للتعليم، وتوصيات قمة تحويل التعليم، ستعكف اليونسكو على دعم تحويل التعليم والتدريب التقني والمهني في كافة الدول الأعضاء والعمل عبر شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف ومع المؤسسات، والحكومات والقطاع الخاص، والكوادر التربوية والتعليمية في كافة أرجاء العالم لوضع التعليم والتدريب التقني والمهني على رأس أجندة التعليم.

لقد بات جلياً وجوب بذل جهود جمعيّة لرفد الشباب والبالغين بمهارات جديدة تعينهم على إطلاق عنان مكانهم لاجتياز التغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية التي يمرّ بها العالم.

